وفي المدن ايضا يعاني ٥٠٪ من قوة العمل من البطالة الكاملة او الجزئية ٠ حيث نجد ان ٣١٪ من قوة العمل المدينية هي بدون عمل ٠ و ٨ر١٨٪ منها يعمل بصورة مؤقته ٠ ان اكثر من ثلاثة ارباع (٣ر٧٨٪) اللاجئين يعاني من البطالة الكاملة او المؤقته في المدن والباقي منهم يعمل ، بينما لا تشمل البطالة بشكليها سوى ٣ر٢٨٪ من القوة العاملة غير اللاجئة ٠

وبشكل عام تشير الارقام المارة (والتي يمكن اجمالها بوجود اكثر من نصف القوة العاملة من اللاجئين وغير اللاجئين في حالة بطالة كاملة او مؤقته) الى مدى الحاح هذه المشكلة على جماهير الشغيلة والسكان في الاردن ٠ اذ انها تعاني استمرار افتقاد اكثر من نصف السكان الى مصادر الرزق الضرورية حتى بعد مرور ٧ سنوات على الحرب الفلسطينية ، الامر الذي يفسر استمرار موجات الهجرة الاقتصادية (ولا سيما من العمال والشغيلة الفلسطينيين) الى الخارج ٠ والذي كان لا بد ان يعكس نفسه سلبيا على تركيب الطبقة العاملة وحجمها وعلى طابعها الانتاجي ومهارتها ٠

ثانيا : ارتفاع تكاليف المعيشة

كما خلقت ظروف مابعد الحرب والنزوح فائضا واسعا من القوى البشرية المستعدة لبيع قوة عملها ، فان ظاهرة زيادة عرض الايدي العاملة ترافقت ايضا مع ازدياد الطلب على السلع والخدمات ، التي لم تلبث اسعارها ان ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، كما تدل على ذلك الارقام المبينة ادناه ٠ وقد سبب ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل متسارع في سنوات قليلة مشكلة مستعصية ، ليس فقط بالنسبة لاولئك الذين افتقدوا للعمل الثابت او المؤقت ، وانما ايضا لاولئك الذين نجحوا في الحصول على اعمال ثابته لهم ، اذا ما اخذت بالاعتبار اجور العمل المنخفضة والتي سنتناولها لاحقا ٠

فمن مراجعة الارقام القياسية لاسعار المواد الغذائية في مطلع الخمسينات نلاحظ ان ارتفاع الاسعار اخذ الشكل التالي (كما قدرتها مصادر وكالة الغوث الدولية) :

١٩٥١	سنة الاساس ١٩٥٠ (اكتوبر) = ١٠٠٪
الربع الاول	٢ر١٢٢٪
الربع الثاني	٢ر١٢٦٪
الربع الثالث	٢ر١٣٥٪
الربع الرابع	٦ر١٧٠٪ (٢)